«الأولى للوساطة»: مؤشرات البورصة حافظت على وتيرتها المتباينة الاسبوع الماضي

قالت شركة (الأولى) للوساطة المالية إن مؤشرات سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) حافظت على وتيرة اداء متباين خلال تعاملات الأسبوع الماضي ولم تشهد أي تحركات قوية نحو الاقفالات أو مساع نحو تحسين مستويات اسعار الاسهم لتقليص الخسائر.

واضافت الشركة في تقريرها الصادر اليوم الأحد ان تعاملات الأسبوع الماضي شهدت ارتفاعا في حجم السيولة المتداولة بنحو 50 بالمئة مقارنة بجلسات الأسبوع الذي سبقه بدعم من عودة الزخم الشرائي على الأسهم القيادية وتحرك المحافظ على تجميل إغلاقات الربع الثالث من العام الحالي.

وأشارت الى أن الاعلان عن استيفاء شركة (اميركانا) لشروط البيع لمصلحة (ابينيو) الاماراتية ساهم في دعم التداولات خصوصا فيما يتعلق بنشاط الأسهم المرتبطة بالصفقة علاوة على اسهم مصرفية يعتقد انه ستستفيد من تنفيذ الصفقة.

وبينت أن أسهم البنوك تصدرت تداولات السوق في ظل عمليات شراء انتقائي خصوصا بعدما قال محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل في تصريح سابق «ان النظام المصرفي مستقر حيث تراجعت القروض المتعثرة إلى 2ر4 بالمئة من إجمالي القروض في 2015 وذلك من 2ر9 بالمئة في 2014».

ولفتت إلى أن كثرة إعلانات انسحابات الشركات من مفصورة الإدراج طغت على التعاملات حيث كانت من عوامل الضغط السلبية على قرارات بعض المستثمرين ما دفع بعضهم إلى تفضيل عدم دخول سوق الأسهم.

واوضحت ان التعاملات شهدت ترقب المستثمرين لإعلانات التخارجات من جانب بعض الشركات كما هو معتاد لتحقيق بعض الارباح من نهاية الربع الثالث إلا انه لم تكن هناك اي تخارجات لافتة تذكر.

وافادت بان تعاملات الاسبوع الماضي شهدت موجات من الشراء الانتقائي على الكثير من الأسهم لا سيما تلك القيادية علاوة على اوامر الشراء التي طالت الكثير من الاسهم المدرجة وسط سيطرة اجواء التفاؤل على وقع تحسن منسوب السيولة المتداولة نتيجة تضافر حزمة محفزات قادت إلى انتعاش بعض تعاملات السوق.

وذكرت انه من ضمن هذه المحفزات البيانات الصادرة عن منح هيئة الاستثمار 100 مليون دينار مضاصفة بين شركتي (كامكو) و(الوطني للاستثمار) لإدارتها في السوق المحلي لتنضما بذلك الى اربع شركات استثمار اخرى تدير اموال المحفظة الوطنية وسط توقعات بزيادة نشاطها خلال الفترة المقبلة.

وقالت ان نشاط البورصة شمل اسهما قيادية من المكونة لمؤشر (كويت 15) إلى جانب البنوك وذلك ترقبا لإعلانات الربع الثالث التي تستهلها البنوك عادة مع توقعات بتحقيق غالبيتها نموا في الأرباح.

واكدت ان الأسهم الصغيرة لم تغب عن مشهد التداولات فبعد تعرضها لضغوط شديدة منذ بداية الشهر شهد العديد منها تداولات نشطة ومضاربات في حين ساهمت التحركات على بعض الأسهم الخاملة في دعم اداء المؤشر السعري.

«الوطني»: تراجع أسعار الأسهم العالمية رغم ازدياد الثقة عقب إعلان «أوبك» تخفيض الإنتاج

البنك الوطني

قال بنك الكويت الوطني إن اسعار الأسهم العالمية وعوائد سندات الخزينة تراجعت رغم زيادة الثقة عقب إعلان منظمة (أوبك) تخفيض الانتاج وارتفاع اسعار النفط وذلك نتيجة انخفاض اقبال الأسواق على المخاطر بعد انباء عن احتياج بنك (دويتشه) الألماني للانقاذ.

وأوضح البنك في تقريره الصادر أمس الأحد ان الأسواق العالمية اهتمت الأسبوع الماضي باجتماع (اوبك) والاعلان عن تخفيض الإنتاج للمرة الأولى منذ ثماني سنوات في حين ظهرت تقارير تفيد بأن بنك دويتشه الألماني العالمي بحاجة الى رفع راسماله لمواجهة غرامات تبلغ 14 مليار دولار امريكي.

وأضاف ان تلك الغرامات لصالح وزارة العدل الأمريكية بخصوص تداولات في أوراق مالية مدعومة برهون عقارية مشيرا إلى تراجع عوائد السندات الألمانية ذات السنوات العشر وسندات الخزينة الامريكية لذات المدة الى 0ر155 في المئة و1ر543 في المئة على التوالي.

وبين ان اعلان (أوبك) شكل مفاجأة للمتداولين الذين كانوا يتوقعون استمرار سياسة (الضخ متى شاء الأعضاء) التي اعتمدتها المنظمة في 2014 لافتا الى ان (أوبك) لم تقرر الرقم المستهدف في الانتاج لكل دولة حتى اجتماعها المقبل بنهاية نوفمبر 2016.

وذكر ان النفط تمكن من الارتفاع بنسبة 7 في المئة وسط إعلان (اوبك) خفض الإنتاج مشيرا إلى ان الاسعار تراجعت قليلا الجمعة الماضية مع جني المستثمرين للارباح عقب الشكوك بان خفض الإنتاج قد يؤثر كثيرا على التخمة النفطية العالمية الحالية حيث تم تداول خامي برنت ومتوسط غرب تكساس عند 67ر48 و47ر47 على التوالي.

وعن تداول العملات في الاسواق العالمية افاد (الوطني) بان الدولار الامريكي لقي دعما بنهاية الاسبوع الماضي مقابل معظم العملات الرئيسة وسط بيانات اقتصادية جاءت افضل من المتوقع لينهي الأسبوع مرتفعا في حين بقي التداول باليورو عند المستوى نفسه في الأسبوع الماضي.

واضاف ان الجنيه الإسترليني بدأ الأسبوع قويا وبلغ أعلى مستوى له في منتصف الأسبوع إلا أن هذه الأرباح تلاشت مع اتساع العجز في الحساب الجاري البريطاني بأكثر من التوقعات.

وأشار إلى أن ثقة المستهلك الأمريكي ارتفعت في سبتمبر الماضي إلى أعلى مستوى لها منذ تسع سنوات «وهي إشارة تحمل الأمل بأن النمو الاقتصادي سيتسارع في الأشهر المقبلة».

ولفت الى ان الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي يتوسع اذ أظهرت ارقام وزارة العمل الخميس الماضي أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع 1ر4 في المئة على أساس سنوي مقارنة بالتوقع السابق البالغ 1ر1 في المئة.

خلال الفترة من 5 إلى 8 أكتوبر الجاري في الريجينسي

«إفرست» تستعد لإطلاق معرض العقار المصري بمشاركة 35 شركة بمشاريع قيمتها أكثر من 500 مليون دولار

هشام عنبة

قيس العلي

تستعد شركة افرست لتنظيم المعارض والمؤتمرات بالتعاون مع شركة سمارت سلوشن الكويتية لإطلاق معرض إفرست العقاري المصري خلال الفترة من 5 إلى 8 أكتوبر الحالي في الريجينسي بمشاريع قيمتها أكثر من 500 مليون دولار بمشاركة 35 شركة مصرية تقدم مشروعات متميزة في جميع أنحاء الجمهورية.

وقال رئيس مجلس الإدارة في شركة افرست لتنظيم المعارض والمؤتمرات الشركة المنظمة للمعرض هشام عنبة إن الشركات المشاركة في المعرض ستقدم مشاريع تعتبر الأفضل والأبرز على الإطلاق في مصر والتي تشمل جميع متطلبات المستثمر العقاري المصري من شاليهات وشقق وفلل وأراضي ومزارع ومشاريع سكنية واستثمارية وتجارية وسياحية بأسعار وتسهيلات تناسب جميع الشرائح.

وأشار عنبة إلى أن الشركات المشاركة ستقدم مشاريع عقارية أغلبها يعرض للمرة الأولى في الكويت ويطرح بنظام ميسر في السداد عن طريق أقساط تناسب الراغبين في الاستثمار بالعقار المصري.

ولفت إلى أن «افرست» جمعت أفضل الشركات العقارية المصرية تحت سقف واحد ليكون خيار المستثمر العقاري بين يديه ويحدد من خلاله الاستثمار العقاري الذي يرغبه، مشيرا إلى أن الشركة تستعد جيدا لإقامة المعرض، وان الشركات المشاركة فيه ستقدم مشاريع مبهرة وجيدة تناسب الكويتيين والمصريين الراغبين في التملك بجمهورية مصر العربية منها مشاريع في بالتجمع الخامس والشروق والمعادي والساحل الشمالي والدلتا ومرسى علم والعين السخنة وشرم الشيخ و6 أكتوبر واسكندرية ومناطق كثيرة متوفرة من خلال العروض التي تقدم من نخبة الشركات المشاركة في المعرض.

من جهته أكد رئيس مجلس إدارة شركة سمارت سلوشن قيس العلي على مشاركة جهات ومؤسسات وشركات جديدة في المعرض وستقدم أفضل المشروعات، مشيرا إلى أن وجود شركات كبيرة وجديدة في مصر يعطي أهمية للمعرض كون ان هذه الشركات من المؤسسات والشركات المتميزة في عالم العقار المصري تتمتع بالمصداقية والمشاريع المميزة.

وأكد على ان المعرض يضم نخبة من الشركات تقدم فرصا ومنتجاتا عقارية فريدة ومتنوعة، وأن بعض الشركات تقدم منتجات سياحية متنوعة.

ولفت العلي إلى ان السوق الكويتي سوق نشط ومنقبل للعقارات المصرية والمعارض، في حين أن مثل هذه المعارض ساهمت خلال السنوات الماضية في توفير العديد من الفرص الاستثمارية المجدية سواء بالنسبة للمواطن العادي أو المستثمر الكبير.

«الخليج» يعلن عن الفائزين بالسحوبات اليومية للدانة خلال الأسبوع من 18 - 22 سبتمبر 2016

اعلن بنك الخليج في 25 سبتمبر عن الفائزين بالسحوبات اليومية لحساب الدانة خلال الاسبوع من 18 سبتمبر -22 سبتمبر 2016. وتشمل السحوبات اليومية لحساب الدانة جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار كويتي لكل فائز خلال ايام العمل.

والفائزون هم: (الاحد 18 سبتمبر): فاطمه احمد حبيب شكرالله ، ناصر مطر سمير كايد

(الاثنين 19 سبتمبر): محمد احمد طالب طالب، يعقوب ريكان عبدالرحمن الخالدي

(الثلاثاء 20 سبتمبر): ناصر خلف ناصر المطيرات، رباب خلف حاجي ابراهيم

(الاربعاء 21 سبتمبر): سامر العون، سلمان حسين غلوم محمد

(الخميس 22 سبتمبر): محمد رابي امين موريلي،عبدالعزيز الحسن عيسى احمد

يتضمن برنامج سحوبات الدانة المجدولة لعام 2016 سحوبات يومية خلال ايام العمل على جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار كويتي. اما السحب الرابع والاخير فسيكون في 5 يناير 2017 وسيتخلل هذا السحب تتويج مليونير الدانة لعام 2016 الذي سيحصل على جائزة بقيمة مليون دينار كويتي.

افتح او اودع الآن في حساب الدانة لمضاعفة فرصك لربح جائزة المليونير!

هناك 5 اسباب لنجاح حساب الدانة كاكبر وافضل حساب سحوبات في الكويت:

اكبر جائزة نقدية فردية في الكويت بقيمة 1 مليون د.ك. تمنح سنويا.

اكبر الجوائز النقدية ربع السنوية في الكويت و تصل قيمتها إلى 500,000 د.ك.

يحصل فائزان على جائزتين نقديتين قيمة كل منهما 1000 د.ك في كل يوم عمل.

«بيان»: القيمة الرأسمالية للبورصة بلغت 23.64 مليار دينار الأسبوع الماضي بنمو 0.26 في المئة

قال تقرير اقتصادي متخصص انه مع نهاية الاسبوع الماضي بلغت القيمة الرأسمالية لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) 23ر64 مليار دينار كويتي بنمو نسبته 0ر26 في المئة مقارنة بمستواها في الأسبوع الذي سبقه اذ بلغت 23ر58 مليار دينار.

واوضح التقرير الذي اعدته شركة بيان للاستثمار انه على الصعيد الستوي تقلصت نسبة تراجع القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق لتصل إلى 6ر45 في المئة عن قيمتها في نهاية عام 2015 حيث بلغت وقتها 25ر27 مليار دينار.

واضاف انه في ظل أداء اتسم بالتذبذب الواضح بين الصعود والهبوط، انهى سوق الكويت للأوراق المالية تداولات الأسبوع الماضي على تباين لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من عكس اتجاههما نحو الصعود واستطاعا أن يسجلا نموا محدودا بنهاية الأسبوع بدعم من التداولات النشطة وعمليات الشراء الانتقائية التي شملت بعض الأسهم القيادية والتشغيلية، خاصة بعد التراجعات التي سجلتها تلك الأسهم في الأسابيع السابقة مما جعلها مغرية للشراء. في المقابل، سجل المؤشر السعري تراجعا محدودا مع نهاية الأسبوع، وذلك على إثر عمليات جني الأرباح والمضاربات السريعة التي تعرضت لها بعض الأسهم الصغيرة. هذا وقد شهد السوق ذلك التباين وسط نمو واضح لنشاط التداول، لاسيما القيمة التي شهدت ارتفاعا أسبوعيا بأكثر من 60% مقارنة مع الأسبوع قبل السابق.

على الصعيد الاقتصادي، صدر خلال الأسبوع المنقضي تقرير التنافسية العالمية 2017/2016 والصادر عن (المنتدى الاقتصادي العالمي)، حيث رصد التقرير تراجع الكويت مجدداً في بعض المجالات الاقتصادية، إذ تراجعت من المرتبة الـ34 إلى المرتبة الـ38 من حيث تنافسية الاقتصاد، كما بين التقرير احتلال الكويت المرتبة الأخيرة بين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث تطور السوق المالي، والمقصود به قدرة السوق على تخصيص الموارد المتوافرة لدى المواطنين، إضافة إلى الموارد التي تدخل الاقتصاد للمشاريع الريادية والاستثمارية لأعلى معدلات متوقعة على العائد، كما أوضح التقرير احتلال الكويت المرتبة الأخيرة خليجيا في كل من كفاءة سوق العمل، والجهوزية التقنية، والابتكار، والعمل المؤسسي، والبنية التحتية، والتعليم الابتدائي إلى العالي، إضافة إلى كفاءة سوق السلع.

كما كشف التقرير وجود مجموعة من العوامل الإشكالية التي تقف عقبة أمام تنفيذ أنشطة الأعمال في الكويت، موضحاً أن البيروقراطية الحكومية غير الناجحة من أهم أسباب هذه العوامل عند تنفيذ نشاط تجاري في البلاد، فيما جاءت تشريعات العمل المقيدة في المركز الثاني بحسب الاستبيان الذي قام به المنتدى لاستطلاع آراء المستثمرين حول أكثر العوائق التي تواجههم، في حين جاء الفساد في المرتبة الثالثة، يليه ضعف أخلاقيات العمل في القوى العاملة الوطنية، ثم عدم كفاية القوى العاملة المتعلمة. وبالإضافة إلى ما سبق، أشار التقرير إلى عوامل تؤثر في تنفيذ أنشطة الأعمال في الكويت، مثل عدم استقرار السياسات، وعدم كفاية إمدادات البنية التحتية، فضلاً عن الحصول على التمويل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التراجع المؤسف والعوائق الكثيرة التي ذكرها التقرير والتي تقف كحجر عثرة أمام تطور الاقتصاد الوطني لم تكن أمور مفاجئة للكثير من المتابعين والمهتمين بالشأن الاقتصادي الكويتي، فمعظمنا يعلم أن التخلف والتراجع بات سمة أساسية مرتبطة بالكويت في الكثير من الأصعدة، ولكن أكثر ما يلفت الانتباه هو تذيل الكويت ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي من حيث تطور السوق المالي، فقد جاء ذلك على الرغم من أن سوق الكويت للأوراق المالية يعد أقدم الأسواق المالية في المنطقة، وكان من أكثرها نشاطا وأكبرها من حيث القيمة الرأسمالية قبل بضع سنوات فقط، إلى أن جاءت الأزمة المالية العالمية وعصفت بالسوق ودفعت غالبية الأسهم المدرجة إلى التراجع بنسب كبيرة دون تدخل حكومي حقيقي لوقف نزيف الخسائر التي تكبدها المواطنون جراء تراجع أسعار الأسهم، حيث فقد السوق ما يقرب من 29 مليار دينار كويتي منذ اندلاع هذه الأزمة وحتى الآن، حيث بلغت القيمة الرأسمالية للسوق حينها حوالي 52.57 مليار دينار كويتي مقابل 23.64 في نهاية الأسبوع المنقضي، أي بخسارة نسبتها 55% تقريبا. وقد أدى ذلك إلى تراجع سوق الكويت للأوراق المالية للمرتبة الرابعة بين أسواق الأسهم الخليجية من حيث القيمة السوقية، وذلك بعد أن كان يحتل المرتبة الثانية بعد السوق المالية السعودية.

إن للأسواق المالية أهمية بالغة ودور أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي للدول والمساهمة في تطور القطاع الخاص وتحسين معيشة المواطنين، إذ تعتبر من الأدوات الهامة والرئيسية لتمويل شركات القطاع الخاص المحلي لاستخدام هذا التمويل في الاستثمارات المنتجة والمفيدة للاقتصاد بشكل عام، إلا أنه يبدو أن سوق الكويت للأوراق المالية قد فقد هذه الوظيفة، وأصبح سوقا غير مشجعا وطاردا للاستثمارات، فالداخل فيه مفقود والخارج منه مولود!.

وبالعودة إلى أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنقضي، فقد تباينت إغلاقات مؤشراته الثلاثة، حيث نما كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15، في حين لم تمكن المؤشر السعري من تحقيق الارتفاع، لينهي تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء، حيث جاء ذلك وسط أداء اتسم بالتذبذب الشديد بين الصعود والهبوط في ظل استمرار النهج المضاربي في السيطرة على مجريات التداول في السوق، والذي يتركز بشكل رئيسي على الأسهم الصغيرة، وقد تفاعل السوق خلال الأسبوع الماضي بشكل إيجابي بالأخبار المتداولة والتطورات التي شهدتها صفقة شركة (أميركانا)، الأمر الذي عزز من السيولة المتداولة والتي سجلت نموا ملحوظا في معظم الجلسات اليومية من الأسبوع، وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل استمرار ترقب المستثمرين لنتائج الشركات المدرجة عن فترة التسعة أشهر من عام 2016، والتي من المنتظر أن يتم الإعلان عنها تباعا في الأسابيع القليلة القادمة.

هذا ولم تكن عمليات جني الأرباح غائبة في التأثير على مجريات التداول في السوق خلال الأسبوع المنقضي، حيث تراجعت مؤشرات السوق الثلاثة في بعض الجلسات اليومية من الأسبوع على وقع هذه العمليات، الأمر الذي دفع المؤشر السعري إلى إنهاء تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء وحد من مكاسب المؤشرين الوزني وكويت 15.

وعلى صعيد النشاط اليومي، فقد استهل السوق أولى جلسات الأسبوع على ارتفاع شمل جميع مؤشراته خاصة المؤشرين الوزني وكويت 15، واللذان حققا مكاسبهما في ظل التداولات النشطة التي شهدتها الأسهم القيادية، خاصة بعد تدني أسعار تلك الأسهم ووصول أسعارها إلى مستويات مغرية للشراء. فيما شهدت الجلسة التالية عمليات جني أرباح قوية شملت العديد من الأسهم القيادية والصغيرة، الأمر الذي دفع مؤشرات السوق الثلاثة إلى الإغلاق في المنطقة الحمراء، وذلك وسط نمو نشاط التداول خلال الجلسة بشكل واضح، خاصة السيولة التي سجلت ارتفاعا بأكثر من 85%.

هذا وعاد السوق في جلسة منتصف الأسبوع إلى تسجيل الارتفاع مرة أخرى، وذلك في ظل التداولات المضاربية التي شملت بعض الأسهم الصغيرة المدرجة في السوق، وخاصة الأسهم التي تقل قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية أو الإسمية. وقد حقق السوق هذا الارتفاع على الرغم من تراجع نشاط التداول بصورة كبيرة، خاصة قيمة التداول التي انخفضت بنسبة 30% تقريبا. أما في جلستي الأربعاء والخميس، فقد شهد السوق تراجع مؤشراته الثلاثة في ظل تزايد الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح على الأسهم التي حققت ارتفاعا جيدا في الجلسات السابقة، الأمر الذي خفف من المكاسب الأسبوعية للمؤشرين الوزني وكويت 15، وتسبب في تراجع المؤشر السعري دون إغلاق الأسبوع قبل السابق.

ومع نهاية الأسبوع الماضي وصلت القيمة الرأسمالية للسوق إلى 23.64 مليار د.ك. بنمو نسبته 0.26% مقارنة مع مستواها في الأسبوع الذي سبقه، حيث بلغت آنذاك 23.58 مليار د.ك.، أما على الصعيد الستوي، فقد تقلصت نسبة تراجع القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق لتصل إلى 6.45% عن قيمتها في نهاية عام 2015، حيث بلغت وقتها 25.27 مليار د.ك.

واقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 5,398.39 نقطة، مسجلا خسارة نسبتها 0.14% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعا نسبته 0.23% بعد أن أغلق عند مستوى 351.87 نقطة، واقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 814.10 نقطة بنمو نسبته 0.21% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق ارتفاع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 62.06% ليصل إلى 8.44 مليون د.ك. تقريبا، فيما سجل متوسط كمية التداول نموا نسبته 31.77%، ليبلغ 71.72 مليون سهم تقريبا.

وعلى صعيد الأداء الستوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 3.86%، بينما بلغت نسبة تراجع المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 7.82%، ووصلت نسبة انخفاض مؤشر كويت 15 إلى 9.59%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2015.

وسجلت ثمانية من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما سجلت مؤشرات أربعة قطاعات نموا، وجاء قطاع الاتصالات في مقدمة القطاعات التي سجلت انخفاضا، حيث اقفل مؤشره عند 580.92 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 1.84%. تبعه قطاع النفط والغاز في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 1.48% بعد أن أغلق عند 756.96 نقطة، في حين شغل قطاع التأمين المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره متراجعا بنسبة 1.24% عند مستوى 975.19 نقطة، أما أقل القطاعات تراجعا، فكان قطاع التكنولوجيا والذي أغلق مؤشره عند 968.08 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 0.24%.

BAYAN INVESTMENT Co.
شركة بيان للإستثمار
شركة بيان للاستثمار